التمويل المستدام والاستثمار المسؤول (ESG) كآلية لتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي: بعض التجارب العالمية

Sustainable Finance and Responsible Investment (ESG) as a Mechanism to Enhance Financial Stability in the Banking Sector: selected Global Experiences

لقوي سعيدة [1] *، بورنان مصطفى [2]

Legoui Saida Bourennane Mustapha

[1] جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة، الجزائر، s.legoui@lagh-univ.dz

[2] جامعة عمار ثليجي –الأغواط، الجزائر، m.bourennane@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2026-01-31 **تاريخ القبول:** 2026-03-16 **تاريخ النشر:** 2026-04-23

ملخص: يهدف هذا المقال إلى تحليل دور التمويل المستدام والاستثمار المسؤول وفق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. ويسعى إلى إبراز كيفية مساهمة تبني ممارسات التمويل المستدام في تحسين الاستقرار المالي، وتقليل المخاطر، وتعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة. بالاعتماد على منهج تحليلي مقارن، يستعرض المقال مجموعة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، مع التركيز على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

وتخلص الدراسة إلى أن دمج معايير ESG في الاستراتيجيات المصرفية يشكل آلية فعّالة لتعزيز قدرة البنوك على الصمود أمام الأزمات وتحقيق استدامة مالية طويلة الأجل

الكلمات المفتاحية: تمويل مستدام، استثمار مسؤول، قطاع مصرفي، استقرار مالي.

تصنيف JEL : G21 , Q56, M14

Abstract: This article aims to analyze the role of sustainable finance and responsible investment based on Environmental, Social, and Governance (ESG) criteria in enhancing the financial stability of the banking sector in the face of financial and economic crises. It seeks to highlight how the adoption of sustainable finance practices contributes to improving financial stability, reducing risks, and strengthening stakeholder confidence. Using a comparative analytical approach, the article reviews a set of leading global experiences in this field, focusing on key lessons learned and best practices. The study concludes that integrating ESG criteria into banking strategies represents an effective mechanism for enhancing banks' ability to withstand crises and achieve long-term financial sustainability

Keywords: Sustainable Finance; ESG; Banking Sector; Financial Stability.

* : المؤلف المرسل

JEL Classification Codes : G21, Q56, M14.

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولاً متسارعاً نحو اعتماد ممارسات التمويل المستدام والاستثمار المسؤول، خصوصاً مع تزايد التحديات الاقتصادية والمالية والبيئية. ويأتي هذا التحول في سياق سعي المؤسسات المالية، ولا سيما البنوك، إلى تعزيز قدرتها على الصمود أمام الأزمات المالية والاقتصادية، وتقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل التقليدي. ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في تعزيز المرونة المالية للمصارف، كوسيلة لضمان استدامة القطاع المصرفي وتحقيق توازن بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية.

وتعتبر المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، الإطار المرجعي الأساسي لتطبيق الاستثمار المسؤول. فالمستثمرون المسؤولون لا يختارون أصولهم بناءً على العائد المالي فقط، بل يأخذون بعين الاعتبار مدى التزام الشركات والبنوك بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لضمان استدامة أعمالها وتقليل المخاطر طويلة الأجل. وبالتالي، يشكل **ESG** الأداة العملية التي تمكّن المستثمرين من دمج المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والبيئية في قراراتهم الاستثمارية، ما يعزز الاستقرار المالي ويزيد من المرونة المؤسسية أمام الأزمات. وبذلك، يصبح الاستثمار المسؤول أكثر من مجرد نهج أخلاقي؛ فهو استراتيجية مالية ذكية قائمة على استدامة الأداء وتحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية المجتمعية والبيئية.

الإشكالية

رغم الاهتمام المتزايد بالتمويل المستدام وESG، تظل التساؤلات قائمة حول مدى فعالية هذه الممارسات في تحسين قدرة المصارف على مواجهة الأزمات المالية، وعليه نطرح السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن قياس أثر التمويل المستدام ومعايير **ESG** في تعزيز الاستقرار المالي والبنكي وتحسين قدرة المصارف على مواجهة الأزمات المالية؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف تسهم معايير **ESG** في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف؟
2. ما هي التجارب العالمية الناجحة في دمج التمويل المستدام ضمن استراتيجيات المصارف؟
3. ما العلاقة بين تبني ممارسات الاستثمار المسؤول والمرونة المالية أمام الأزمات؟

الفرضيات:

1. وجود علاقة إيجابية بين تطبيق معايير **ESG** وزيادة الاستقرار المالي للمصارف.
2. المصارف التي تعتمد التمويل المستدام تحقق استقراراً مالياً أعلى خلال الأزمات مقارنة بالبنوك التقليدية.
3. دمج الاستثمارات المسؤولة يعزز ثقة أصحاب المصلحة ويقلل من المخاطر المالية طويلة الأجل.

أهداف البحث:

- تحليل دور التمويل المستدام والاستثمار المسؤول في تحسين الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

- دراسة التجارب العالمية الرائدة في دمج **ESG** ضمن سياسات واستراتيجيات البنوك.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز المرونة المالية للبنوك من خلال ممارسات التمويل المستدام.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في قدرته على تقديم إطار تحليلي واضح لفهم تأثير التمويل المستدام والاستثمار المسؤول على القطاع المصرفي، مع توفير دليل عملي للبنوك وصناع السياسات المالية حول كيفية دمج ممارسات **ESG** لتعزيز الاستقرار المالي والمرونة أمام الأزمات الاقتصادية والمالية.

دراسات سابقة:

شهد موضوع التمويل المستدام و **ESG** اهتماما متزايدا في الأدبيات العلمية المعاصرة، وهذه مجموعة من الدراسات السابقة لموضوع البحث:

دراسة (Belhadi، 2025) بعنوان: **ESG Investing Within the Framework of Sustainable Finance: Conceptual Foundations and Contemporary Practices** حيث استعرضت الأسس النظرية لمفهوم الاستثمار وفق معايير **ESG** ، مع إبراز تحوّله من مبادرة أخلاقية إلى استراتيجية مالية مركزية ضمن ممارسات التمويل المستدام عالميًا، مع التركيز على الاتجاهات والتحديات في التضمين المؤسسي لهذه المعايير.

دراسة (براحي، 2025) بعنوان: **مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الأخضر** من خلال تبني مبادئ التمويل الاسلامي، حيث تناولت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الدولية، وبخاصة البنك الإسلامي للتنمية، في دعم المشاريع البيئية والمجتمعية من خلال تبني معايير البيئة والمجتمع والحوكمة في سياساتها التمويلية. لكن هذا البحث ظل مركزًا على التمويل الإسلامي التقليدي كآلية دعم بيئي دون قياس مباشر للمرونة المالية في مواجهة الأزمات.

دراسة (Haddad, Akkarene, Chitti، 2025) بعنوان: **Digital Transformation and Banking Sustainability**، والتي فرّقت بين التحول الرقمي واستدامة الخدمات المصرفية في سياق الشمول المالي، لكنها لم تربط مباشرة بين ممارسات **ESG** وتحسين المرونة المالية أثناء الأزمات.

تُظهر هذه الدراسات أهمية دمج مفاهيم الاستدامة في القطاع المالي، لكنها غالبًا تقف عند وصف الممارسات أو تحليل الاتجاهات العامة دون تقديم تقييمات تحليلية منهجية لكيفية تأثير تطبيق معايير **ESG** على المرونة المالية للمصارف في أوقات الأزمات.

ومن أجل الإجابة عن إشكالية البحث، تم وضع المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل المستدام والاستثمار المسؤول

المحور الثاني: دور التمويل المستدام في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي

2. الإطار النظري للتمويل المستدام والاستثمار المسؤول

يعد التمويل المستدام إطارا شاملا يجمع بين الأداء المالي وتحقيق أهداف بيئية واجتماعية، ويعكس التوجه العالمي نحو دمج الاستدامة في السياسات الاقتصادية والمالية. ويتيح الاستثمار المسؤول تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، حيث يوجّه الموارد المالية نحو مشاريع وشركات تراعي القيم الأخلاقية والبيئية والاجتماعية، بما يضمن استدامة العائد وتقليل المخاطر. بالنسبة لمعايير ESG فهي تشكل العمود الفقري لهذه الممارسات، حيث تقدم الأدوات والمؤشرات لقياس الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المالية. وأخيرًا، يُعد مفهوم المرونة المالية للبنوك أحد أهم العناصر التي يركز عليها البحث، إذ يعكس قدرة المصارف على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والمالية، والتكيف مع التغيرات المستمرة في بيئة التمويل والاستثمار.

1.2 التمويل المستدام (Sustainable Finance):

يقوم التمويل المستدام على توجيه الموارد المالية نحو أنشطة ومشروعات تحقق قيمة اقتصادية مضافة، مع مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية طويلة الأجل، بما يضمن التوازن بين تحقيق الربحية والاستدامة. ولا يقتصر التمويل المستدام على دعم المشاريع الخضراء فحسب، بل يشمل أيضًا دمج اعتبارات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية في القرارات المالية والاستثمارية. وقد أصبح هذا التوجه عنصرًا أساسيًا في استراتيجيات المؤسسات المالية، ولا سيما البنوك، لما له من دور في تحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الاستقرار المالي، ودعم التنمية المستدامة على المدى الطويل.

1.1.2 تعريف التمويل المستدام: يقصد بالتمويل المستدام إدماج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن قرارات تمويل الاستثمارات. كما يُشير إلى قيام نظام مالي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية المستدامة بدلًا من تحقيق الازدهار قصير الأجل، وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة بدلًا من تكريس مظاهر عدم المساواة والاستغلال، إضافة إلى حماية البيئة وضمان استدامتها عوضًا عن الإضرار بالنظم الطبيعية. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف توفر رؤية واضحة المعالم، قابلة للفهم والتطبيق والقياس في الممارسة العملية. (بوغاغة، 2021، صفحة 45)

وعُرف التمويل المستدام أيضا بأنه قدرة المؤسسة على الحفاظ على مستوى معيّن من الأداء على المدى الطويل. كما يُنظر إليه باعتباره توجهًا مطبقًا في علم الاقتصاد يهدف إلى معالجة إشكالية نقص التمويل، من خلال ضمان استمرارية وديمومة النظام ومؤسساته. ويُشار إلى التمويل المستدام كذلك على أنه مجموعة من الآليات المالية المتنوعة والمستقرة التي تسهم في دعم استمرارية نظام ما ومؤسساته، بما يتيح تنفيذ مشروع محدد والحفاظ على ديمومته وتطويره، وذلك بهدف تحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بدرجة أعلى من الكفاءة والفعالية. (السيد و السيد، 2020، صفحة 68)

ويمكن إعطاء تعريف شامل للتمويل المستدام من خلال التعاريف السابقة: هو إطار مالي يقوم على إدماج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في قرارات تمويل الاستثمارات، ويهدف إلى ضمان قدرة المؤسسات

والأنظمة الاقتصادية على الحفاظ على مستوى مستقر من الأداء على المدى الطويل. ويسعى هذا النوع من التمويل إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، من خلال تعزيز النمو المتوازن، والحد من مظاهر عدم المساواة، وحماية النظم البيئية من الأضرار. كما يُعد التمويل المستدام توجها اقتصاديا لمعالجة إشكالية نقص التمويل، عبر توفير آليات مالية متنوعة ومستقرة تضمن استمرارية المشاريع والمؤسسات وتطويرها، بما يمكنها من تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية بكفاءة وفعالية، في إطار رؤية واضحة قابلة للفهم والتطبيق والقياس في الممارسة العملية.

2.1.2 أهمية التمويل المستدام: تكمن أهمية التمويل المستدام على مستويين، على مستوى البنك المركزي، وعلى مستوى القطاع المصرفي: (زواد و زواد، 2023، صفحة 103)

أولا: على مستوى البنك المركزي: تبرز أهمية التمويل المستدام على مستوى البنك المركزي من خلال النقاط التالية:

أ. يسهم التمويل المستدام في دعم الاستقرار المالي والمصرفي، إذ تشير الدراسات إلى أن إدماج المعايير البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة في الأنشطة التمويلية يؤثر إيجابًا في أداء الشركات ويحدّ من مستويات المخاطر، الأمر الذي يجعل تمويل هذه الشركات أقل مخاطرة، وينعكس إيجابًا على استقرار النظام المالي.

ب. يعزز التمويل المستدام الفرص الاستثمارية من خلال جذب فئات جديدة من المستثمرين المهتمين بهذا النوع من التمويل، إلى جانب دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، بما يسهم في توفير العملة الأجنبية.

ج. يدعم التمويل المستدام التوسع في إصدار السندات الخضراء، في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالاستثمارات البيئية والاجتماعية.

د. يتيح التمويل المستدام إمكانية إنشاء البنوك الخضراء وفقًا لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي، من خلال الترخيص لنوع جديد من البنوك المتخصصة، حيث تسهم هذه البنوك في توفير تمويل منخفض التكلفة لمشاريع الطاقة النظيفة والمتجددة، والمشاريع الهادفة إلى تحسين الجودة البيئية، بشروط وأسعار ملائمة.

هـ. يدعم التمويل المستدام جهود البنك المركزي في مساندة الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يسهم بوجه عام في الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل. وفي هذا السياق، أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية مؤخرًا عن تشكيل مجموعة عمل معنية بالمخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ، في ظل تأكيد المؤسسات الدولية على ضرورة تعزيز الأطر التنظيمية لمواجهة هذه المخاطر.

ثانيا: على مستوى القطاع المصرفي: يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد الوطني، ومن ثمّ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية دون اضطلاع البنوك بدور فعّال في هذا

المجال، وذلك من خلال توجيه التمويل نحو أنشطة اقتصادية أكثر استدامة. وفيما يلي إبراز أهمية التمويل المستدام بالنسبة للبنوك: (زواد و زواد، 2023، صفحة 104)

أ .يساهم التمويل المستدام في تطوير حلول مالية ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة، وفتح مجالات وأسواق تمويلية حديثة، بما يدعم تعزيز ربحية البنوك على المدى المتوسط والطويل.

ب .يؤدي تبني مفاهيم التمويل المستدام إلى تقليص احتمالات التعثر، الأمر الذي يسهم في الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية للبنك وتعزيز متانتها.

ج .يتيح التمويل المستدام للبنوك الإسهام الإيجابي في تنمية المجتمع وحماية البيئة المحيطة، إلى جانب تحسين سمعتها على المستويين المحلي والدولي.

د .يسهم في الحد من المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالأنشطة الممولة، بما يعزز إدارة المخاطر المصرفية بشكل أكثر كفاءة.

ثالثا: الاستقرار المالي في البنوك: يعتبر الاستقرار المالي في البنوك الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية للأصول المملوكة لدى القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية، ويكون القطاع المصرفي في عسرٍ إذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له لا تسد الديون الكلية، إذا يكون اجمالي الموجودات أقل من إجمالي الديون. (علي دحمان و بطيوي، 2022، صفحة 334)

كما تجدر الإشارة إلى أن تطبيق التمويل المستدام في البنوك لا يعني بالضرورة التأثير سلبًا على ربحية البنك أو الامتناع عن تمويل مشروعات أو قطاعات معينة، بل على العكس، فإنه يفتح المجال أمام تقديم حلول مالية مبتكرة وتحقيق عوائد إضافية، من خلال التوسع في أسواق جديدة وتقليل المخاطر البيئية والاجتماعية.

ومن المهم التنبيه إلى وجود خلط شائع بين مفهوم التمويل المستدام والمسؤولية الاجتماعية للبنوك؛ إذ يعد التمويل المستدام نهجا مصرفيا محدد المعالم، يطبق وفق معايير دولية واضحة تتعلق بأساليب الإقراض والاستثمار وإدارة المخاطر المرتبطة بهما، في حين أن المسؤولية الاجتماعية تمثل توجهًا طوعيًا يختلف باختلاف رؤية كل مؤسسة لدورها في المجتمع.

3.1.2 المبادئ الأساسية للتمويل المستدام: (EP Association, 2020, pp. 8-16)

تشكل مبادئ خط الاستواء إطارًا عمليًا لتجسيد معايير **ESG** داخل القطاع المصرفي، حيث تمكّن البنوك من إدماج الأبعاد البيئية **(E)** والاجتماعية **(S)** والحوكمة **(G)** في قرارات التمويل وإدارة المخاطر. فمن خلال آليات المراجعة والتصنيف، والتقييم البيئي والاجتماعي، تساهم هذه المبادئ في الحد من المخاطر البيئية والمناخية، وتعزيز الامتثال لمعايير الاستدامة. كما يعزز إشراك أصحاب المصلحة وآليات التظلّم البعد الاجتماعي، في حين تدعم المراجعة المستقلة، والالتزامات التعاقدية، والمراقبة والإفصاح المستمر بُعد الحوكمة، بما يرفع من مستوى الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات المصرفية. وعليه، تمثل مبادئ خط الاستواء أداة فعّالة للبنوك لتطبيق الاستثمار المسؤول، وتحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز مرونتها في مواجهة الأزمات.

2.2 الاستثمار المسؤول (Responsible Investment):

يُعتبر الاستثمار المسؤول أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق التمويل المستدام في القطاع المصرفي، حيث يدمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في قرارات التمويل والاستثمار. ويساهم هذا النهج في توجيه الموارد المالية نحو مشاريع وشركات تراعي الممارسات البيئية والأخلاقية والاجتماعية، مما يعزز استدامة العوائد ويقلل المخاطر المالية على المدى الطويل. كما يدعم الاستثمار المسؤول المرونة المالية للبنوك من خلال تحسين إدارة المخاطر، تعزيز الشفافية والمساءلة، وبناء قدرة أفضل على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والمالية. وبهذا يصبح الاستثمار المسؤول ليس مجرد خيار أخلاقي، بل آلية استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي بشكل مستدام.

1.2.2 تعريف الاستثمار المسؤول: يعد الاستثمار الأخلاقي، أو المسؤول اجتماعيًا، مصطلحًا عامًا يشير إلى الاستثمارات والاستراتيجيات التي تأخذ بعين الاعتبار تحقيق تأثير اجتماعي إيجابي، وتقليل الضرر البيئي، ودمج المبادئ الدينية والأخلاقية في قرارات الاستثمار. ويُعتبر هذا النوع من الاستثمار تطبيقًا عمليًا لمبادئ التنمية المستدامة، حيث يراعي الأبعاد الثلاثة: البيئية والاجتماعية والحوكمة(ESG) .

ويهدف الاستثمار المسؤول اجتماعيًا إلى تمويل المؤسسات التي تتمتع بمستويات عالية من المسؤولية الاجتماعية، مع استخدام المعايير الأخلاقية والاجتماعية عند اختيار إدارة المحافظ الاستثمارية، واستغلال جميع الحقوق المتاحة للمستثمرين للتأثير بشكل إيجابي على قرارات المؤسسات لتعزيز الأداء البيئي والاجتماعي. (بن لخضر و وآخرون، 2017، صفحة 50)

2.2.2 علاقة الاستثمار المسؤول ب ESG: يشير الاستثمار المسؤول إلى استراتيجية استثمارية تهدف إلى دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. بمعنى آخر، ESG يشكل الإطار المرجعي والمبادئ العملية التي يستند إليها الاستثمار المسؤول، بحيث لا يقتصر القرار على العوائد المالية فقط، بل يأخذ أيضًا في الاعتبار:

أ. **البعد البيئي (Environment):** تقييم الأثر البيئي للشركات أو المشاريع، وتقليل المخاطر البيئية، وتعزيز الاستدامة.

ب. **البعد الاجتماعي (Society):** مراعاة تأثير الاستثمار على المجتمع، وحماية حقوق العمال والفئات الضعيفة، وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ج. **بعد الحوكمة(Governance)** : ضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز إدارة المخاطر، واتباع أفضل ممارسات الإدارة المؤسسية.

بالتالي، يمكن القول إن الاستثمار المسؤول هو التطبيق العملي لمبادئ ESG ، إذ يستخدم هذه المعايير لتوجيه رأس المال نحو استثمارات مستدامة وأخلاقية، مع تحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر طويلة المدى، وتعزيز التأثير الإيجابي على البيئة والمجتمع والحوكمة.

3.2.2 أمثلة عن تطبيق الاستثمار المسؤول: يُرز الجدول الموالي تنوع تطبيقات الاستثمار المسؤول في كل من العالم الإسلامي والدول المتقدمة، حيث تتقاطع أدوات التمويل الإسلامي، مثل الصكوك والتمويل التنموي، مع الممارسات العالمية المعتمدة على معايير ESG، ويعكس ذلك الطابع العالمي للاستثمار المسؤول باعتباره أداة فعالة لتحقيق الاستدامة المالية، وتعزيز الحوكمة، ودعم المرونة المؤسسية للقطاع المصرفي في مواجهة الأزمات.

الجدول رقم 1: أمثلة عن الاستثمار المسؤول في بعض دول العالم وعلاقته بأبعاد ESG

المؤسسة/ أدوات التمويل	الجهة	الهدف	البعد E	البعد S	البعد G
البنك الإسلامي للتنمية	دول إسلامية	تمويل مشاريع تنموية ومستدامة في الطاقة. التعليم والصحة	دعم الطاقة المتجددة وحماية الموارد	مكافحة الفقر التنمية الاجتماعية	حوكمة مؤسسية وشرعية
الصكوك الخضراء	ماليزيا، السعودية	تمويل مشاريع الطاقة النظيفة والنقل المستدام	خفض الانبعاثات الكربونية	دعم التنمية الاقتصادية	شفافية استخدام العائدات
البنوك الإسلامية الراجحي، دبي الإسلامي	السعودية، الإمارات	تمويل متوافق مع الشريعة واستبعاد الأنشطة الضارة	تمويل محدود لمشاريع مستدامة	العدالة الاجتماعية وحماية العملاء	رقابة شرعية وحوكمة
الزكاة والوقف الاستثماري	دول إسلامية	توجيه الموارد للفئات الهشة والخدمات الاجتماعية	أثر بيئي غير مباشر	تعزيز التكافل الاجتماعي	إدارة رشيدة
صناديق الاستثمار الإسلامية	الخليج، ماليزيا	الاستثمار في شركات أخلاقية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية	استبعاد الشركات الملوثة	احترام القيم الاجتماعية	شفافية ورقابة شرعية
السندات الخضراء	البنك الدولي	تمويل المشاريع المكافحة للتغير المناخي	حماية البيئة وخفض الانبعاثات	تحسين جودة الحياة	حوكمة دولية وشفافية
صندوق التقاعد النرويجي	النرويج	استبعاد الشركات المخالفة لحقوق الإنسان والبيئة	حماية البيئة	احترام حقوق الإنسان	مساءلة وشفافية عالي

بنك HSBC	عدة دول	قروض مرتبطة بالاستدامة وتحقيق أهداف ESG	خفض الانبعاثات	تحسين ممارسات العمل	ربط التمويل بالأداء
مبادئ خط الاستواء	عالمي	تمويل المشاريع وفق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	تقييم المخاطر البيئية	حماية المجتمعات المتأثرة	مراجعة مستقلة وشفافية
صناديق ESG الاستثمارية	أوروبا، أمريكا	الاستثمار في شركات ذات تصنيف ESG مرتفع	كفاءة بيئية عالية	مسؤولية اجتماعية	حوكمة رشيدة

المصدر: (IsDB, 2024)، (IFSB, 2021)، (World Bank, 2020).

3.2 معايير ESG:

معايير **ESG** أو ما يسمى أيضا بحوكمة الاستدامة الثلاثية **ESG**، وهي مجالات الاهتمام لما يسمى المستثمرين المسؤولين اجتماعيا، حيث يعتبرون أن دمج قيمهم واهتماماتهم في اختيارهم للاستثمارات مهم جدا، بدلا من مجرد السعي وراء الأرباح المحتملة أو مخاطر فرصة الاستثمار؛

تشير معايير **ESG** إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييم الجوانب الأخلاقية والاستدامة لأداء المؤسسات، حيث ترتبط هذه المعايير بمفاهيم الاستثمار المستدام، والاستثمار المسؤول، والاستثمار ذي الأثر الاجتماعي. وتشمل هذه المعايير جملة من المؤشرات، من بينها مدى مساهمة المؤسسة في الحد من التغير المناخي وانبعاثات الكربون، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية كالمياه وجهود المحافظة عليها، إضافة إلى سياسات مكافحة الفساد، ومستوى تنوع واستقلالية مجالس الإدارة، فضلاً عن الالتزام بحقوق الإنسان ودعم التنمية الاجتماعية. (غلاب و وهابي، 2021، صفحة 59)

والجدول أناه يوضح معايير **ESG**:

الجدول رقم 2: معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية

المعيار	الفئة	الهدف
الممارسات البيئية	درجة استخدام الموارد	يعكس أداء الشركة في الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تستخدمها في مراحل الانتاج
	درجة الانبعاثات	يقيس الالتزامات التي تعهدت بها الشركة لتقليل النفايات التي تنبعث منها إلى المحيط البيئي في عملياتها الانتاجية
	درجة الابتكار	يشير إلى قدرة الشركة على تطوير التكنولوجيا التي تقلل من التكاليف البيئية المتكبدة أثناء مرحلة الانتاج
	درجة القوى العاملة	يقيس رفاهية وعدالة مشاركة موظفي الشركة وظروف العمل

الممارسات الاجتماعية	درجة حقوق الانسان	يقيس فعالية الشركة في احترام اتفاقيات حقوق الانسان الأساسية
	درجة المجتمع	يقيس حساسية الشركة لحماية صحة الأسرة وأخلاقيات العمل
	درجة مسؤولية المنتج	يقيس العميل وكفاءة أمن البيانات للشركة خلال مرحلة الانتاج
الحوكمة	درجة الإدارة	يقيس درجة الامتثال لمبادئ حوكمة الشركات
	درجة المساهمين	يقيس فعالية الشركة في معاملة أصحاب المصالح على قدر من المساواة
	المسؤولية الاجتماعية للشركات	يعكس مدى ادماج الابعاد الاقتصادية (المالية) والاجتماعية والبيئية للشركة في عمليات صنع القرار اليومية

المصدر: (غلاب و وهابي، 2021، صفحة 61)

ويوضح الجدول أعلاه أبعاد معايير **ESG** من خلال ثلاثة محاور أساسية هي: البيئة، والمجتمع، والحوكمة، بما يتيح تقييماً متكاملاً للأداء المستدام للمؤسسات. إذ يركز البعد البيئي على كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الانبعاثات، وتعزيز الابتكار البيئي، بما يعكس التزام المؤسسة بالحد من الأثر البيئي لأنشطتها. أما البعد الاجتماعي فيقيس مستوى العدالة في ممارسات العمل، واحترام حقوق الإنسان، والمسؤولية تجاه المجتمع وحماية المستهلك، بما يعزز الثقة والاستقرار المؤسسي. في حين يبرز بعد الحوكمة دور الإدارة الرشيدة، وحماية حقوق المساهمين، ودمج المسؤولية الاجتماعية في اتخاذ القرار، باعتبارها عوامل جوهرية في تعزيز الشفافية وتقليص المخاطر. ويؤكد الجدول أن التكامل بين هذه الأبعاد يمثل أساساً لتقييم الاستثمار المسؤول وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

3. دور التمويل المستدام في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي: تجارب عالمية

شهدت التجارب العالمية في مجال الاستثمار المسؤول اجتماعيًا تطورًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، حيث اعتمدت المؤسسات المالية الكبرى على دمج معايير ESG في استراتيجياتها التمويلية لتعزيز التأثير الاجتماعي والحوكمة والبعد البيئي. على سبيل المثال، أطلقت مجموعة BNP Paribas برامج استثمارية مخصصة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث تم توجيه حوالي 50% من محافظها الاستثمارية في عام 2011 نحو مبادرات مستدامة وشاملة للبيئة والمجتمع.

1.3 التجربة البلجيكية:

في بلجيكا، ركزت مؤسسة BNP Paribas Fortis للخدمات المصرفية على مشاريع اجتماعية متوسطة وصغيرة، باستثمارات حيث تجاوزت نسبة الاستثمارات 7 مليار يورو لدعم المبادرات الاجتماعية، مع مراقبة دقيقة لمدى تحقيق الأثر الاجتماعي المأمول.

وفي أحدث إصدار من تقرير الاستقرار المالي العالمي، ناقش خبراء الصندوق الدولي العلاقة بين التمويل المستدام والاستقرار المالي، مقترحين سياسات للمرحلة القادمة. ويأخذ التمويل المستدام في اعتباره مبادئ البيئة

والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) عند اتخاذ القرارات التشغيلية ووضع استراتيجيات الاستثمار، إذ إن مراعاة هذه المبادئ تؤثر بشكل جوهري على أداء الشركات واستقرار النظام المالي ككل. فالإخفاقات في الحوكمة لدى البنوك والشركات كانت من العوامل الأساسية وراء وقوع الأزمتين الآسيوية والعالمية .كما أن المخاطر الاجتماعية، مثل عدم المساواة، قد تدفع صناع السياسات إلى تسهيل وصول الأسر إلى القروض الاستهلاكية بشكل مفرط، ما قد يضعف الاستقرار المالي على المدى المتوسط. كما أسفرت الكوارث البيئية عن خسائر فادحة للشركات وشركات التأمين. (دهيمي، 2021، صفحة 201)

ويحتل تغير المناخ مكانة بارزة ضمن التمويل المستدام، حيث تنشأ المخاطر المناخية من قناتين رئيسيتين: المخاطر المادية، التي تشمل الأضرار الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة والاتجاهات المناخية طويلة المدى، والمخاطر الانتقالية، التي تنتج عن تغييرات أسعار الأصول المرتبطة بالوقود الأحفوري والسياسات المناخية والتكنولوجيا ومزاج السوق في سياق الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وعلى الرغم من صعوبة تقدير حجم المخاطر المالية الناجمة عن تغير المناخ، فإن الدراسات تشير إلى أن تكلفتها الاقتصادية والمالية قد تصل إلى تريليونات الدولارات .وقد تضاعفت خسائر التأمين المرتبطة بالكوارث الطبيعية المناخية – مثل الجفاف والفيضانات وحرائق الغابات – أربع مرات منذ ثمانينيات القرن الماضي. ومع تأخر احتساب هذه المخاطر في تسعير الأصول، قد تنشأ ما يُعرف بـ"لحظة الهاوية"، حين يطالب المستثمرون فجأة بإدراج المخاطر المناخية ضمن قيم الأصول، ما قد يؤدي إلى عواقب ضارة على الاستقرار المالي. (زواد و زواد، 2023، صفحة 106)

وقد تم دمج مبادئ البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، وبخاصة حوكمة الشركات، في استراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية منذ فترة طويلة، حيث تتراوح قيمة الأصول المدارة في صناديق مرتبطة بهذه المبادئ بين 3 و29 تريليون دولار وفق التعريف المستخدم. وبدأ تطبيق مبادئ الاستدامة في أسواق الأسهم من خلال نشاط المستثمرين الراغبين في التأثير على سلوك الشركات، وتم توسيعها لاحقًا لتشمل أسواق الدخل الثابت، مع ظهور أدوات مثل السندات الخضراء المخصصة لتمويل المشاريع البيئية. وقد شرعت المؤسسات المالية العامة والخاصة في دمج المخاطر والفرص البيئية والاجتماعية ضمن نماذج عملها، بينما تتيح التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي المبتكر فرصًا لتعزيز النتائج البيئية ودعم التحول نحو تمويل التنمية المستدامة. (زواد و زواد، 2023، صفحة 107)

2.3 التجربة باقي دول أوروبا:

تهيمن أوروبا على السوق الإقليمية بحصة 35 ٪ في التمويل المستدام، مدفوعًا باهتمام المستثمرين المتزايد في النظام الذي تم تصنيفه في الاتحاد الأوروبي. تشجع المبادرة على تطوير إطار متماسك وتوافق مع**ESG** يوفر عوائد متسقة من السندات المستدامة. ألمانيا هي أكبر دولة في منطقة أوروبا فيما يتعلق بالأسهم، مدفوعة

بحصة استثمارية أكبر في لوائح الإفصاح عن التمويل المستدام **(SFDR)** المسمى. يتم تخصيص الأموال لإعادة توجيه رأس المال نحو الاقتصاد المستدام ومعالجة أزمة المناخ. (Fortune Busniss Insights، 2025)

الشكل التالي يوضح حجم استقرار السوق المالي الأوروبي للفترة 2019 – 2032 (ترليون دولار)

الشكل رقم 1: الحجم التقديري للسوق المالي الأوروبي للفترة 2019 – 2032 (ترليون دولار)

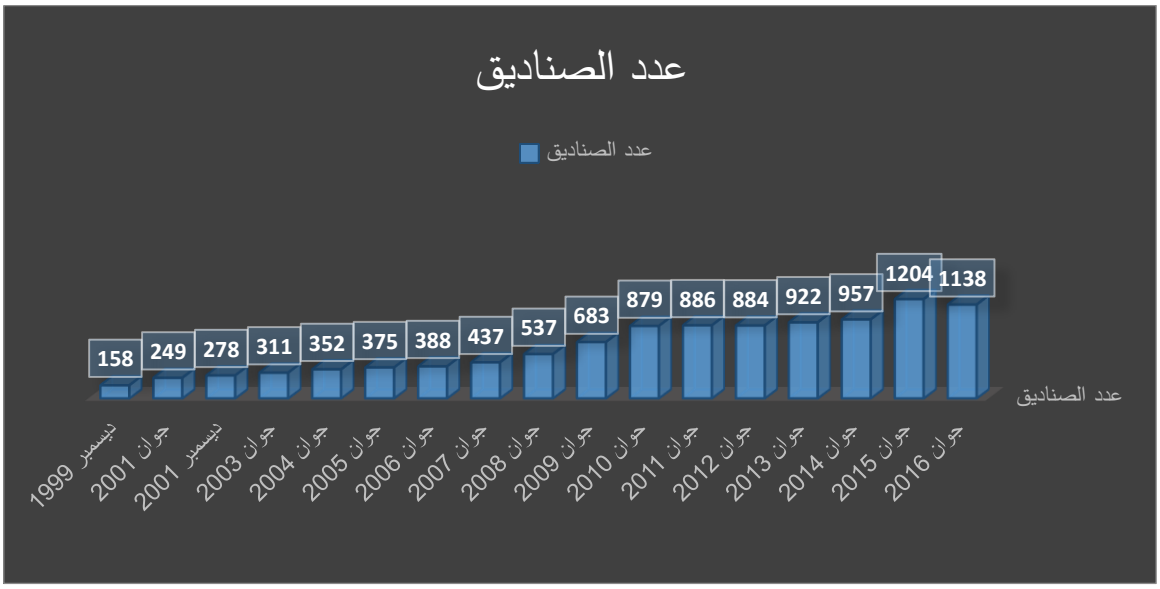


المصدر: (Fortune Busniss Insights، 2025)

تشير أحدث الدراسات إلى أن حجم سوق التمويل المستدام في أوروبا قد نما بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من أقل من 1 تريليون يورو في عام 2019 إلى نحو 2.2 تريليون يورو (~2.3 تريليون دولار) بنهاية عام 2023، وهو ما يعكس الزخم التنظيمي وطلب المستثمرين على منتجات **ESG**. وتشير بعض التوقعات إلى أن هذا السوق قد يتخطى3 تريليونات دولار بنهاية 2025 مع استمرار التطور في السياسات والمنتجات المالية المرتبطة بالاستدامة.

ويوضح الشكل البياني أدناه (الشكل رقم 2)، ارتفاع عدد صناديق الاستثمار الفردية المسؤولة **(SRI)** في أوروبا خلال الفترة من 1999 إلى 2016، حيث ارتفع العدد من 158 صندوقًا في عام 1999 إلى 1138 صندوقًا في عام 2016، مما يعكس الاهتمام المتزايد بالاستثمار المستدام. وقد شهدت الفترة 1999–2005 نموًا تدريجيًا وبطيئًا، حيث بلغ عدد الصناديق 388 صندوقًا بحلول عام 2005، تلاها تسارع في النمو بين 2006 و2010، مع قفزات ملحوظة بين 2007 و2009 (من 388 إلى 683 صندوقًا)، ربما نتيجة الاهتمام المتزايد بالاستدامة بعد الأزمة المالية العالمية. ومن 2010 إلى 2013 شهدت الأرقام استقرارًا نسبيًا مع تذبذب بسيط بين 879 و886 صندوقًا، قبل أن يستأنف العدد الارتفاع ليصل إلى أكثر من ألف صندوق في 2015، ويختتم عند 1138 صندوقًا في 2016، مما يشير إلى أن الاستثمار المستدام أصبح عنصرًا أساسيًا في صناعة إدارة الأصول الأوروبية.

الشكل رقم 2: عدد صناديق الاستثمار الفردية المسؤولة (SRI) في أوروبا



المصدر: (Vigeo eiris rating, 2016, p. 7)

3.3 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

شهد الاستثمار المسؤول والمستدام في الولايات المتحدة الأمريكية نموًا متسارعًا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع حجم الأصول الخاضعة لمبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعيًا من نحو 8.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 إلى ما يقارب 12 تريليون دولار في عام 2018، أي بزيادة تُقدَّر بحوالي 38%، وذلك وفقًا للتقارير الصادرة عن منتدى الاستثمار المستدام والمسؤول في الولايات المتحدة (US SIF)

وتشير البيانات إلى أن إجمالي الأصول المُدارة وفق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) بلغ حوالي 11.6 تريليون دولار، موزعة على عدد كبير من مديري الأصول الذين يعتمدون هذه المعايير في قراراتهم الاستثمارية وفي اختيار المحافظ المالية. وقد أحصت مؤسسة US SIF خلال عام 2018 ما يقارب 365 مدير أصول مالي و1445 مؤسسة استثمارية تطبق استراتيجيات الاستثمار المسؤول.

ويتوزع هذا الحجم من الاستثمارات على عدة فئات، حيث تُدار نحو 8.6 تريليون دولار من قبل المستثمرين المؤسسيين، في حين تُدار قرابة 3 تريليونات دولار من قبل المستثمرين الأفراد. كما تم توجيه حوالي 2.6 تريليون دولار، أي ما يعادل 22% من إجمالي الأصول، عبر شركات استثمار مسجلة تشمل صناديق الاستثمار المشتركة، وصناديق المؤشرات المتداولة، والصناديق المغلقة.

إضافة إلى ذلك، تم استثمار نحو 588 مليار دولار، أي ما يقارب 5% من الأصول، في أدوات استثمار بديلة مثل صناديق رأس المال الخاص، وصناديق رأس المال الاستثماري، وصناديق التحوط، وصناديق العقارات. كما بلغ حجم الأصول المُدارة عبر أدوات استثمار أخرى مختلفة حوالي 753 مليار دولار.

في المقابل، تشير البيانات إلى أن ما يقارب 185 مليار دولار فقط كانت خاضعة لإفصاح تفصيلي حول ممارسات ESG، في حين ظل الجزء الأكبر من الأصول، والمقدر بنحو 7.5 تريليون دولار أي ما يعادل 64%، مُدارًا عبر أدوات استثمارية لم تُفصح بشكل كافٍ عن ممارساتها البيئية والاجتماعية والحوكمية، وهو ما يسلط الضوء على محدودية مستوى الشفافية والإفصاح في بعض جوانب الاستثمار المسؤول، رغم الانتشار الواسع لتبني معايير ESG. (دهيمي، 2021، صفحة 204)

4.3 آفاق إدماج التمويل المستدام والاستثمار المسؤول في القطاع المصرفي بالجزائر:

يتجه القطاع المصرفي العالمي اليوم نحو تعزيز دوره في التنمية المستدامة من خلال تبني مبادئ التمويل المستدام والاستثمار المسؤول. في الجزائر، يمثل هذا التوجه فرصة لتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي والاقتصادي، خاصة في ظل التحديات البيئية والاجتماعية المتزايدة.

وتشمل آفاق إدماج التمويل المستدام في البنوك الجزائرية عدة محاور:

- **التمويل الأخضر:** دعم المشاريع الصديقة للبيئة والطاقة المتجددة.
- **المسؤولية الاجتماعية للبنوك:** توجيه جزء من الموارد نحو تمويل مشاريع تنموية مجتمعية.
- **حوكمة الاستثمار المسؤول:** اعتماد معايير تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عمليات الإقراض والاستثمار.

إن تطبيق هذه الاستراتيجيات يعزز صورة القطاع المصرفي الوطني ويزيد من جاذبية البنوك الجزائرية أمام المستثمرين الدوليين المهتمين بالتمويل المستدام.

4. تحليل النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة صحة الفرضية الأولى التي تفترض وجود علاقة إيجابية بين تبني معايير **ESG** وتحسن الاستقرار المالي للمصارف، حيث بينت التجارب الدولية أن إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمية في القرارات الائتمانية والاستثمارية يسهم في تقليص المخاطر النظامية، وتحسين جودة المحافظ التمويلية، وتعزيز ثقة المستثمرين والمودعين، لا سيما خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية.

كما تؤكد النتائج صحة الفرضية الثانية التي تنص على أن الاستثمار المسؤول يشكل آلية فعالة لتعزيز المرونة المالية للمصارف في مواجهة الصدمات الخارجية. فقد برهنت المصارف التي اعتمدت سياسات التمويل المستدام على قدرة أعلى في امتصاص آثار الأزمات مثل جائحة كوفيد-19 والاضطرابات الجيوسياسية، مقارنة بالمصارف التي لم تُدرج معايير **ESG** ضمن نماذج أعمالها.

أما بخصوص الفرضية الثالثة المتعلقة بتباين أثر تطبيق معايير **ESG** بين النظم المصرفية، فقد أظهرت الدراسة وجود اختلافات ملموسة بين المصارف التقليدية والإسلامية، حيث يتقاطع الاستثمار المسؤول مع مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على تجنب الضرر وتحقيق المصلحة، مما يمنح المصارف الإسلامية أفضلية نسبية في تبني هذا النهج، وهو ما يمثل فرصة استراتيجية للقطاع المصرفي الجزائري.

5. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التمويل المستدام والاستثمار المسؤول وفق معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) في تعزيز الاستقرار والمرونة المالية للقطاع المصرفي، وذلك بالاستناد إلى التجارب العالمية ومقارنتها بإمكانات التطبيق في السياق الجزائري.

وعلى ضوء تلك النتائج، يمكن استخلاص جملة من الدروس المستفادة من التجارب العالمية، من أهمها أن التمويل المستدام لم يعد أداة أخلاقية فقط، بل أصبح محددًا هيكليًا للاستقرار المالي، وأن تجاهل المخاطر البيئية والاجتماعية يؤدي إلى تراكم اختلالات قد تنعكس سلبًا على النظام المصرفي ككل. كما يتضح أن فعالية تطبيق معايير ESG تتطلب إطارًا تنظيميا واضحًا، وإفصاحًا غير ماليًا موحدًا، وحوكمة مؤسسية قوية، إلى جانب توفر الكفاءات البشرية المتخصصة.

وبالنسبة للقطاع المصرفي الجزائري، تتمثل أبرز الدروس المستفادة في ضرورة الانتقال التدريجي من المقاربة التقليدية لإدارة المخاطر إلى مقاربة شمولية تأخذ في الاعتبار الأبعاد غير المالية، واستثمار التقارب القائم بين التمويل الإسلامي والاستثمار المسؤول، فضلاً عن أهمية مواءمة السياسات المصرفية الوطنية مع التوجهات الدولية دون الإخلال بخصوصية الاقتصاد الوطني.

وتوصي الدراسة بما يلي:

- ✓ ضرورة إدماج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة ESG ضمن السياسات الائتمانية للبنوك لتعزيز جودة القرارات التمويلية وتقليل المخاطر المالية.
- ✓ تشجيع البنوك على تبني استراتيجيات التمويل المستدام باعتبارها أداة فعالة لتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- ✓ تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية من خلال إعداد تقارير دورية حول الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمي للمؤسسات المصرفية.
- ✓ تطوير منتجات وخدمات مصرفية مستدامة مثل التمويل الأخضر والتمويل المسؤول لدعم المشاريع الصديقة للبيئة.
- ✓ إدماج المخاطر البيئية والمناخية ضمن أنظمة إدارة المخاطر المصرفية لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار المالي.
- ✓ ضرورة قيام السلطات الرقابية بوضع إطار تنظيمي واضح يشجع البنوك على تطبيق معايير الاستثمار المسؤول والتمويل المستدام.
- ✓ تقديم حوافز وتشجيعات للبنوك التي تلتزم بتطبيق معايير ESG وتساهم في دعم التنمية المستدامة.

- ✓ العمل على نشر ثقافة التمويل المستدام داخل المؤسسات المصرفية من خلال التكوين والتدريب المستمر للموظفين.
- ✓ تعزيز استخدام المؤشرات الكمية لقياس أثر معايير ESG على الأداء المالي والاستقرار المصرفي.
- ✓ تشجيع إجراء دراسات تطبيقية وقياسية لقياس العلاقة بين التمويل المستدام والاستقرار المالي في القطاع المصرفي.
- ✓ تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات المصرفية لتطوير البحوث المتعلقة بالتمويل المستدام والاستثمار المسؤول.
- ✓ العمل على مواءمة الأنظمة المصرفية المحلية مع المعايير الدولية الخاصة بالتمويل المستدام والاستثمار المسؤول.

وفي الختام، تؤكد الدراسة أن تبني التمويل المستدام والاستثمار المسؤول وفق معايير ESG يمثل خيارًا استراتيجيًا داعمًا للاستقرار المالي في الجزائر، وليس مجرد استجابة ظرفية للضغوط الدولية، ما يستدعي تعزيز الأطر التنظيمية، وتكثيف الجهود البحثية والتطبيقية، بما يضمن إدماجًا فعّالًا ومستدامًا لهذا النهج في المنظومة المصرفية الوطنية.

6. قائمة المراجع:

- EP Association. .(2020 ,7) The equator Principles. من، 2026 ,1 30 تاريخ الاسترداد Equator Principles: https://equator-principles.com/
- Fortune Busniss Insights. .(2025 ,10) Fortune Busniss Insights. حجم سوق التمويل المستدام. تم الاسترداد من https://www.fortunebusinessinsights.com/ar/sustainable-finance-market-111985
- IFSB. .(2021) Islamic Financial Services Industry Stability Report 2021. تم الاسترداد من IFSB: https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2023/10/Islamic-Financial-Services-Industry-Stability-Report-2021_En.pdf
- IsDB. .(2024) Report Annual 2024. تم الاسترداد من https://2024.ar.isdb.org/en/
- Vigeo eiris rating. .(2016) Green Social and Ethical funds. تم الاسترداد من https://ecodes.org/documentos/Green-Social-and-Ethical-funds.pdf
- World Bank. .(2020) World-Bank IBRD Impact Report 2020. تم الاسترداد من World Bank: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/79631c55908be598da5362fa23186ccb-0340022025/original/World-Bank-IBRD-Impact-Report-2020.pdf

- جابر دهيمي. (2021). دور الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تفعيل الاستدامة المالية. مجلة التمويل والتنمية المستدامة، 6(2).
- جمعة السيد، و علي السيد. (2020). التمويل المستدام للتعليم الجامعي: الآليات والخيارات. مجلة كلية التربية – بورسعيد(31).
- فاتح غلاب، و خديجة وهابي. (2021). واقع حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في الشركات التركية. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 5(2).
- محمد علي دحمان، و نسرين بطيوي. (2022). العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في ظل التكنولوجيا المالية: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر وتونس. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 5(2). تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/204322
- مروة بوغاغة. (2021). دور التمويل المستدام في تحقيق الاستقرار المالي. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 6(2).
- مسعود بن لخضر، و وآخرون. (2017). الاستثمار المسؤول اجتماعيا فرصة للتمويل الإسلامي في ظل تحقيق التنمية المستدامة. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي(1).
- نجاة زواد، و نسيمة زواد. (2023). دور التمويل المستدام في تحقيق الاستقرار المالي. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 8(1).